

الحق في العلم والموحدة
والشريعة القطع في العلم والموحدة
مقرر

ليس يكفر عندها أهل السنة خلافاً للخارج وأهل السنة
والسنة التي السكوت أشد والله أعلم وأما ما ذكره
الشارح من أن من قبل نبياً لا يقبل توبته ولا يضر
إيماناً فظاهر برهانه لأن الإيمان والتوبة يجزمان
ما قبلها بالإجماع ٥

إيمان المقلد واعتباره بأنواع الدلائل كالنضال

هو بكترة التوكيد جمع نضال وهو حديته السيف والسهم
وتحورها والتقلد قبول قول الغير بلا دليل فكأنه
لقوله له جعله قلابه في عنقه **والمعنى**
أن إيمان المقلد معتبر عند أكثر أنواع الأدلة
القاطعة ومن الدلائل الواضحة ما كالتصديق بالبرهانية عليه
وسدك كالتصديق بالإيمان من الأعداء الجاهل من عند
النظر هذا الباب بمجرد التلفظ بكلمات الشهادة
وتقلد عن المعقول القول بعدم اعتباره إيماناً للمقلد
وسبب الإلحاح على أيضاً لكن قال التصديري إنه
افتراء عليه فذكره ابن جماعة أنه من هبه الاستغري
والقاضي لأن إيمان المقلد غير معتبر بظلاله
للظاهرة والسادة الخفيفة لغيره في مجاله ثم التصديق
ما ذكره السبكي من أن التقليد أن كان أخذاً بقول

الغير

الغير من غير حجة ولا جزم به فلا يكفي إيمان المقلد
قطعا لأنه لا إيمان مع أدنى تردد فيه والكال
التقليد أخذ قول الغير بغير حجة لكن جزماً فيكون
إيماناً عند الاستغري وبغيره انتهى ويؤيده أصول
أهل السنة من أن الإيمان هو التصديق بما طه به النبي
صلى الله عليه وسلم من عند الله تعالى والأقرار
به على ما اختاره بعض أئمة الخفيفة كسنة الأئمة
السرخسي وغيره من الإسلام الزدوي خلافاً لجمهور المحققين
ومنهم الشيخ أبو منصور الماتريدي ومعلم الأشاعرة
حيث ذهبوا إلى أن التصديق بالقلد فقط والأقرار
شرط الإجراء أحكام الإسلام في الدنيا وطلاقة الكلام
في هذا المقام أن إيمان المقلد صحيح عند الأئمة الأربعة
وأن كان غاصباً بترك الاستدلال ونقل عن الاستغري
الذي شرط صحته إيماناً بغيره من كل سلك بدلالة عقلية
فداد المعقول وأن يعترفه بالسنان ويحادل خصمه في برهانه

وما عدو الذي عقل يحمل والخلق والأعالي

اعلم أن أصل العلم معرفة المعلوم على ضلالت ما هو به
وحد العلم معرفة المعلوم على ما هو به على ما ذكره ابن
جماعة والعقل غير قوة يتبعها العلم بالضرورات

بجملته والأساطير